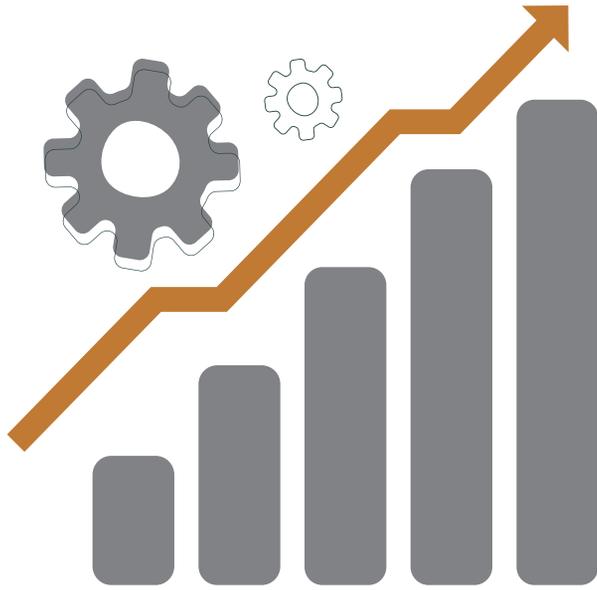


النشرة الاقتصادية



استئناف الحرب
التجارية الأمريكية





الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
ندى بهاء

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

5

تقديم

4

مقالات
تحليلية

7

مقالات تحليلية

حلم السيطرة بالرسم:
«الحرب التجارية الأعنف من
الولايات المتحدة الأمريكية 2025»

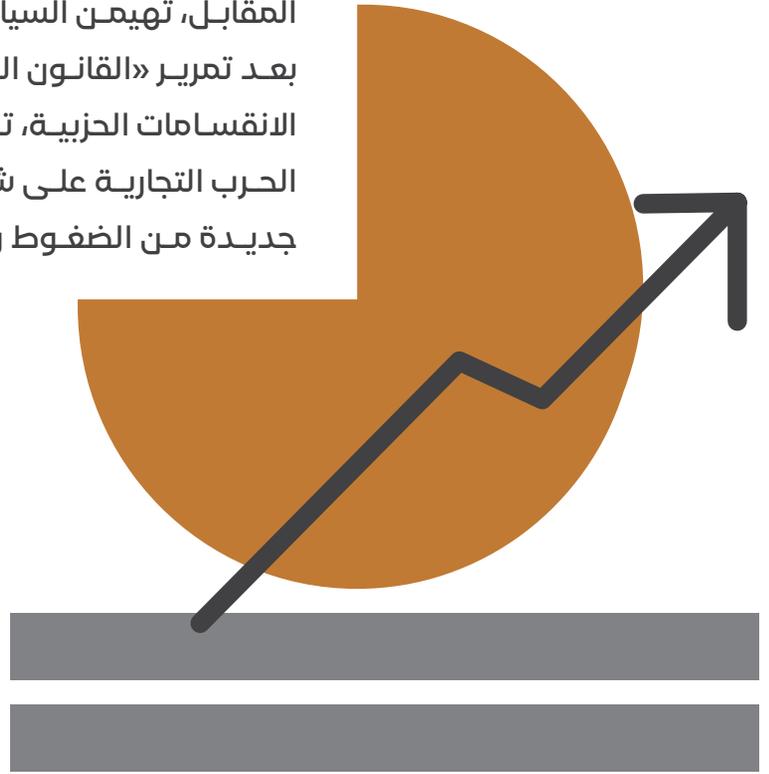
17

ضريبة القيمة المضافة: أداة
إصلاح أم عبء اقتصادي؟

7

تقديم

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية تحولات متسارعة على مستويين متوازيين. ففي مصر، يتواصل التقدّم في المؤشرات الكلية، مع تركيز الحكومة على تخفيف الأثر الاجتماعي للإصلاحات وتعزيز الإيرادات من خلال توسيع القاعدة الضريبية دون رفع المعدلات الأساسية. في المقابل، تهيمن السياسة الاقتصادية الأمريكية على المشهد العالمي بعد تمرير «القانون الكبير والجميل» الذي طرحه الرئيس ترامب رغم الانقسامات الحزبية، تزامناً مع انتهاء فترة التهدئة الجمركية واستئناف الحرب التجارية على شركائها التجاريين. هذا التداخل يعكس مرحلة جديدة من الضغوط والسياسات الاقتصادية الحاسمة.



■ أبرز قضايا الأسبوع

تستمر المناقشات الافتراضية بين مصر وصندوق النقد الدولي لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق بشأن السياسات والإصلاحات المتبقية التي يمكن أن تدعم استكمال المراجعة الخامسة بموجب تسهيل الصندوق الممدد، ومن الجدير بالذكر أن بعثة صندوق النقد قد زارت مصر خلال الفترة من 6 إلى 18 مايو والتي شهدت مناقشات مثمرة حول سياساتها الاقتصادية والعالية، وقد أشارت السيدة/ جوليان كوزاك - المدير الإعلامي لصندوق النقد الدولي إلى أن مصر أحرزت تقدمًا واضحًا في برنامجها لإصلاح الاقتصاد الكلي، مع تحسن ملحوظ في التضخم وفي مستويات الاحتياطيات الدولية، واستكملت أنه حان الوقت لتركيز الجهود على تسريع وتعميق الإصلاحات، بما في ذلك تقليص دور الدولة، وتحقيق تكافؤ الفرص، وتحسين بيئة الأعمال في مصر.

من جانب آخر فقد وافق البرلمان المصري على مشروع قانون يضيف بعض التعديلات بقانون القيمة المضافة مع تأكيد مصلحة الضرائب على عدم المساس بالإعفاءات الخاصة بالسلع الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية. تشمل تلك التعديلات زيادة سنوية بنسبة 12.5% على أسعار السجائر لمدة 3 سنوات، وفرض ضريبة 10% على النفط الخام، وزيادة الضرائب على المشروبات الكحولية، بهدف تحقيق 100 مليار جنيه إضافية، تستهدف وزارة المالية زيادة الإيرادات الضريبية إلى 2.6 تريليون جنيه في 2025/2026، دون رفع أساسي للضريبة، والتركيز على توسيع القاعدة الضريبية وتشجيع الممولين الجدد، وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الخاصة بأداء الأشهر الـ 11 الأولى من العام المالي 2025/2024 تشير إلى ارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنسبة 37.5% لتصل إلى 824.62 مليار جنيه مقابل 599.6 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام السابق، كما حققت الإيرادات الضريبية إجمالاً نموًا بنحو 36.3% إلى 1.95 تريليون جنيه، مقارنة بـ 1.43 تريليون جنيه، وارتفع إجمالي الإيرادات إلى 2.24 تريليون جنيه (بنسبة 56.6%)، بالمقابل، تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 62% لتبلغ 294.88 مليار جنيه مقابل 780.3 مليار جنيه،

على المستوى الأمريكي يتصدر المشهد مشروع «القانون الكبير والجميل» للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وأقرّ مجلس الشيوخ القانون بفارق صوت واحد فقط (51-50)؛ حيث كان الانقسام 50 مقابل 50، وقد اضطلع نائب الرئيس الأمريكي جي. دي. فاينس بدور الحاسم في كسر التعادل لصالح القانون وقد انضم ثلاثة جمهوريين (ثوم تيليس، سوزان كولينز، وراوند بول) إلى الديمقراطيين في التصويت ضدّه. مجلس النواب أيضًا أقر القانون بأغلبية ضئيلة؛ حيث كانت نتيجة التصويت 218-214. صوّت جميع الديمقراطيين ضده، فيما انشق اثنان من الجمهوريين عن الصف المؤيّد. بعد التصويتين، تم إرسال النص النهائي إلى الرئيس ترامب الذي وقع عليه في 4 يوليو، أفي ثناء احتفال البيت الأبيض بيوم الاستقلال .

ومن الجدير بالذكر أن فترة وقف التعريفات الجمركية المتبادلة لمدة 90 يومًا قد انتهت في 9 يوليو، واستأنفت الولايات المتحدة حربها التجارية بإرسال الرئيس الأمريكي خطابات إلى عدد من الشركاء التجاريين بفرض رسوم جمركية إضافية تتراوح ما بين 25% و40% يتم فرضها اعتبارًا من الأول من أغسطس لإعطاء فرصة للشركاء التجاريين لمراجعة سياساتهم التجارية مع الشركاء الأمريكي .



مقالات تحليلية

ضريبة القيمة المضافة: أداة إصلاح أم عبء اقتصادي؟

أحمد بيومي

نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في مايو 2025، وافق البرلمان المصري على مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة والذي يتضمن الإبقاء على ضريبة القيمة المضافة عند مستوى 14% مع زيادة السلع والخدمات الخاضعة لتلك الضريبة، تأتي تلك التعديلات المقترحة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه الدولة مع صندوق النقد الدولي والذي يستهدف تحسين وضع المالية العامة من خلال زيادة الإيرادات وتحقيق انضباط أفضل في المصروفات، وشملت التعديلات المقترحة زيادات في بعض أسعار السلع مثل أسعار السجائر والتي سترتفع سنويًا بنسبة 12.5% لمدة 3 سنوات، واقتراح فرض ضريبة 10% على النفط الخام، وزيادة الضرائب على الكحوليات. كما توسعت الضريبة لتشمل قطاعات جديدة مثل التطوير العقاري، ومشتقات الطاقة غير المدعومة، والتبغ، مع الإبقاء على إعفاء السلع الأساسية والخدمات الحكومية لحماية الفئات الأقل دخلًا. وأشارت مصلحة الضرائب إلى أن تطبيق الفاتورة الإلكترونية والإيصال الرقمي أسهم في تقليص التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات بأكثر من 25%، في خطوة تهدف إلى جعل النظام الضريبي أكثر عدالة واستدامة في ظل الضغوط الاقتصادية المتصاعدة.

ما ضريبة القيمة المضافة؟

تُعد ضريبة القيمة المضافة واحدة من أهم أدوات السياسة المالية في العصر الحديث؛ لأنها تتيح للدولة جمع إيرادات عامة بكفاءة وعدالة نسبية. على عكس ضريبة المبيعات التقليدية التي تُفرض مرة واحدة عند البيع للمستهلك، تُطبق ضريبة القيمة المضافة تدريجيًا في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، ولكن فقط على «القيمة المضافة»؛ مما يقلل من فرص التراكم الضريبي ويزيد من كفاءتها الاقتصادية.

وُشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن هذه الضريبة تُعتبر محايدة نسبيًا؛ أي أنها لا تؤثر بشكل مباشر في قرارات الشركات الإنتاجية أو الاستثمارية؛ لأنها تسمح باسترداد الضريبة على المدخلات من خلال نظام الخصم الضريبي؛ مما يخفف الضغط على سلاسل التوريد والإنتاج.

لكن لنجاح هذه الضريبة، يجب أن تُطبق بشكل متوازن يراعي ثلاثة مبادئ: الكفاءة الاقتصادية؛ بحيث تحقق الإيرادات دون التأثير سلبيًا في السوق. والحيادية: لضمان المساواة بين مختلف القطاعات. والعدالة الضريبية: وهي الأكثر حساسية؛ لأن الضريبة تُفرض على الاستهلاك؛ مما قد يُثقل كاهل الفئات منخفضة الدخل. ولهذا السبب، حرصت مصر عند تطبيق قانون القيمة المضافة عام 2016 على إعفاء عدد كبير من السلع والخدمات الأساسية من الضريبة، بهدف حماية الفئات الأكثر هشاشة.

كما يرمي صندوق النقد الدولي أن ضريبة القيمة المضافة أداة فاعلة لدعم استدامة المالية العامة؛ لكنه يشدد على ضرورة وجود نظام حماية اجتماعية متكامل يخفف من أثرها في الفئات الضعيفة، لضمان توزيع عادل للأعباء الضريبية.

أهداف التطبيق

بدأت مصر تطبيق ضريبة القيمة المضافة عام 2016، ضمن برنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لتحل محل ضريبة المبيعات التقليدية، بهدف تحسين كفاءة التحصيل الضريبي، وزيادة الاستدامة المالية، وتحقيق عدالة أكبر بين

مختلف القطاعات. ومنذ ذلك الحين، تطورت هذه الضريبة لتصبح أحد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة، بدعم من جهود حكومية مستمرة لتوسيع نطاقها وتعزيز فاعليتها.

وفي عام 2025، يُعد القانون الجديد خطوة رئيسية في مسار تطوير المنظومة؛ حيث يستهدف تحقيق ثلاثة أهداف أساسية؛ أولاً: توسيع القاعدة الضريبية بضم مزيد من الأنشطة الخدمية وغير الرسمية. ثانيًا: تعزيز الإيرادات العامة؛ إذ سجلت حصيلة الضريبة نحو 364 مليار جنيه في موازنة 2023/2022؛ أي ما يعادل 40% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وثالثًا: الحد من التهرب الضريبي عبر التوسع في الرقمنة وتفعيل الفاتورة الإلكترونية والإيصال الرقمي؛ مما أدى إلى رفع معدلات الامتثال والإفصاح.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أهمية هذه الضريبة كأداة مالية فاعلة، شريطة أن تُطبق ضمن إطار حوكمة مرنة وعادل، يحمي الاستثمارات ويخفف الأعباء عن الفئات الأكثر هشاشة.

ضريبة القيمة المضافة في الميزان

تُعتبر ضريبة القيمة المضافة واحدة من أكثر أدوات السياسة المالية كفاءة في العصر الحديث؛ نظرًا لما توفره من توازن بين تحقيق الإيرادات وتعزيز الشفافية الاقتصادية. فهي لا تميز بين مراحل الإنتاج أو أنواع السلع، وتمنع التراكم الضريبي من خلال نظام الخصم؛ مما يجعلها أكثر حيادية وعدالة مقارنة بالضرائب التقليدية. كما أن ظهورها بشكل واضح في الفواتير يعزز

الشفافية ويشجع الشركات على توثيق معاملاتها، خصوصاً بعد تطبيق الفاتورة الإلكترونية والإيصال الرقمي في مصر.

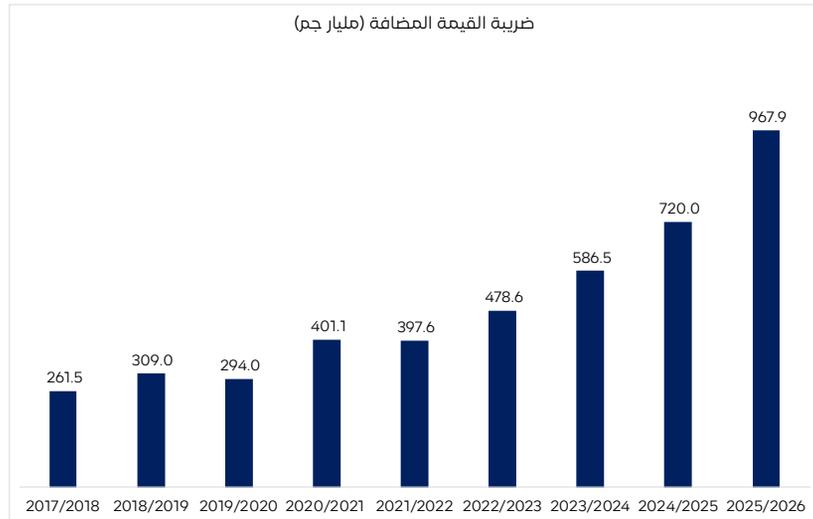
ومع ذلك، فإن تطبيق هذه الضريبة، خاصة في الدول النامية مثل مصر، لا يخلو من تحديات. فهي تُفرض على الاستهلاك؛ مما يجعل تأثيرها أكبر نسبياً على الفئات ذات الدخل المحدود، ولذلك يُنظر إليها كضريبة تنازلية تتطلب سياسات دعم فاعلة وإعفاءات موجهة للسلع الأساسية. كذلك، أدّى تطبيق الضريبة عام 2016، بالتزامن مع قرارات اقتصادية أخرى مثل تعويم الجنيه وخفض الدعم، إلى موجة تضخم كبيرة بلغت نحو 30% عام 2017، لهذا، فإن نجاح ضريبة القيمة المضافة لا يعتمد فقط على تصميمها الفني، بل أيضاً على مواءمتها مع سياسات العدالة الاجتماعية، والتدرج في التطبيق.

تجارب دولية والتجربة المصرية

أصبحت ضريبة القيمة المضافة واحدة من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات حول العالم لتعزيز مواردها العالية دون التأثير سلباً في الاستثمار أو الاستقرار الاقتصادي. فهي مطبقة حالياً في أكثر من 170 دولة بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مع تنوع كبير في أساليب تطبيقها بحسب السياق المحلي. ففي أوروبا تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة، بينما اعتمدها دول الخليج مؤخراً ضمن مساعيها لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، كما نجحت جنوب أفريقيا في تطبيقها ضمن نظام متماسك، وأطلقت الهند نسخة موحدة منها تحت اسم «ضريبة السلع والخدمات (GST)» عام 2017.

أما في مصر، فكان إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة عام 2016 بمثابة نقلة نوعية في النظام الضريبي، ضمن حزمة إصلاحات أوسع بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وقد جاء ليحل محل ضريبة المبيعات التقليدية! حيث تُفرض القيمة المضافة على مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع! مما يُعزز الشفافية ويُقلل فرص التهرب بفضل آلية الخصم الضريبي. بدأ التطبيق بنسبة 13% ثم رُفعت إلى 14%، مع الحفاظ على إعفاءات السلع الأساسية لحماية الشرائح محدودة الدخل.

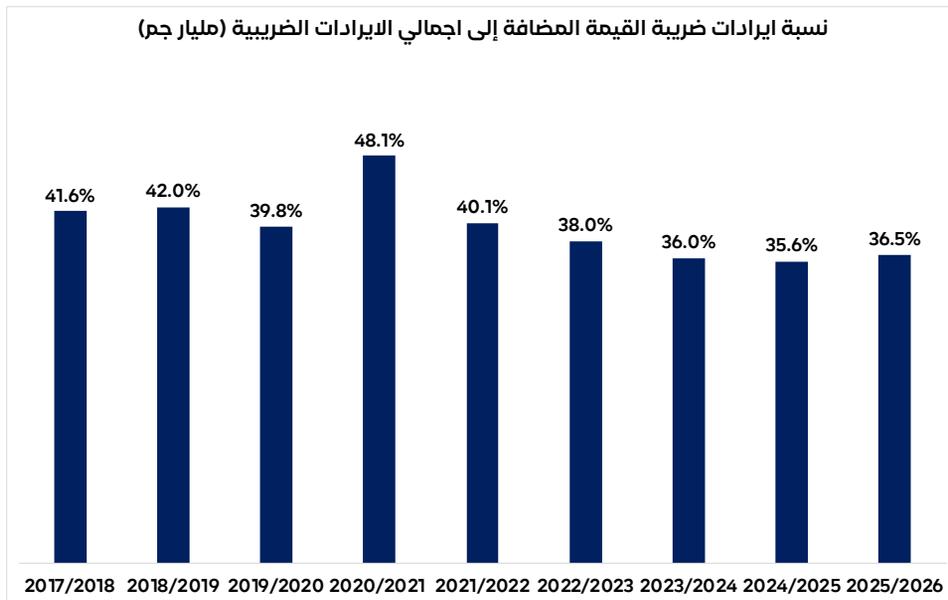
ورغم أن إدخال منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الرقمي ساعد في تحسين الامتثال ورفع كفاءة التحصيل، فإن الضريبة أثارت نقاشات بشأن آثارها التضخمية ومدى عدالتها الاجتماعية، خصوصاً مع ما رافق التطبيق من ضغوط اقتصادية. وتؤكد التجربة المصرية أن نجاح أي إصلاح ضريبي يتطلب تدرجاً مدروساً يراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لضمان الاستمرارية والقبول المجتمعي.



الشكل ٦: شكل يوضح تطور إيرادات الدولة الضريبية من ضريبة القيمة المضافة

القطاعات المشمولة

منذ بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة في مصر في سبتمبر 2016 بموجب القانون رقم 67 لسنة 2016، شهد النظام الضريبي توسعًا تدريجيًا ليشمل عددًا كبيرًا من القطاعات، ضمن خطة إصلاح مالي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي تهدف إلى زيادة الإيرادات وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع العبء الضريبي. شمل هذا التوسع الأنشطة الخدمية مثل المحاماة، والاستشارات، والاتصالات، والسياحة، إلى جانب قطاعات صناعية متعددة، منها الصناعات الغذائية غير الأساسية، والكيمياوية، والدوائية، مع استثناء الأدوية التي يغطيها نظام التأمين الصحي. ويعكس هذا التوسع توجه الدولة نحو بناء منظومة ضريبية شاملة وعادلة، دون الإضرار بالفئات الأكثر احتياجًا.



الشكل 2: شكل يوضح نسبة ضريبة القيمة المضافة الي إجمالي الإيرادات الضريبية للدولة

أما عن القطاع العقاري، فقد كانت نشاطات التطوير العقاري والمقاولات غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة (وفقًا لقانون 67 لسنة 2016)؛ حيث أُعفيت الوحدات السكنية المخصصة للاستخدام الشخصي من الضريبة، كما شمل التطبيق مؤسسات التعليم الخاص والدولي، مع الإبقاء على إعفاء التعليم الحكومي والأزهري. وفي قطاع النقل، فُرضت الضريبة على خدمات الشحن الجوي والنقل التجاري، بينما استُثني النقل البري العام داخل المدن، وفي الوقت نفسه، تضمن القانون قائمة من الإعفاءات للسلع والخدمات الأساسية، مثل الخبز والأرز والتعليم والصحة والخدمات المالية التقليدية، في مسعى لحماية الفئات منخفضة الدخل. ويعكس هذا النهج محاولة للتوفيق بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية وضمان العدالة الاجتماعية، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الضريبة على القطاعات الخدمية غير الرسمية؛ مما يتطلب تطوير أدوات الرقابة والتوسع في التحصيل الرقمي خلال الفترة المقبلة.

الأثر الاقتصادي

منذ تطبيق ضريبة القيمة المضافة في مصر عام 2016، شهد الاقتصاد المصري تحولات ملموسة، خاصة على مستوى الأداء الكلي وسلوك السوق، فالضريبة جاءت ضمن حزمة من الإصلاحات الجذرية، شملت تحرير سعر الصرف وخفض الدعم؛ مما تسبب في موجة تضخمية قوية وصلت إلى نحو 30% في عام 2017، وفقًا للجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، وهو ما أقر به صندوق النقد الدولي جزئيًا، خاصة فيما يخص تأثير الضريبة على السلع غير المعفاة.

أما عن الاستجابة المجتمعية لتلك الإصلاحات فقد اتسمت بالتفاوت؛ إذ انخفض الاستهلاك المحلي خصوصًا بين الشراة4 ذات الدخل

المحدود، التي لجأت لتقليص إنفاقها على السلع غير الأساسية، هذا الانكماش في القوة الشرائية أثر على بعض القطاعات التجارية، بينما واجه المستثمرون في البداية تحديات مرتبطة بتعقيدات الالتزام الضريبي، لكن إدخال منظومة الفاتورة الإلكترونية ساعد لاحقًا على تحسين الشفافية واستعادة ثقة المستثمرين تدريجيًا.

أما سوق العمل، فرغم استقراره بشكل عام، شهدت بعض القطاعات كثيفة العمالة، مثل تجارة التجزئة والمطاعم، تباطؤًا نسبيًا نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية. ومع ذلك، مثل تطبيق الضريبة نجاحًا ماليًا كبيرًا! إذ تضاعفت الحصيلة تقريبًا من 261.5 مليار جنيه في 2018/2017 إلى أكثر من 720 مليار جنيه في 2025/2024؛ مما أسهم في تحقيق سيطرة أفضل على عجز الموازنة وتوفير التمويل لبرامج الحماية الاجتماعية.

ورغم الضغوط التضخمية قصيرة الأجل، فإن ضريبة القيمة المضافة تُعد خطوة أساسية في بناء نظام ضريبي أكثر كفاءة واستدامة، بشرط مواصلة العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين توزيع العبء الضريبي بما يحقق التوازن بين الإيرادات وتحفيز النمو الاقتصادي.

رؤية مستقبلية: كيف يمكن تحسين نظام ضريبة القيمة المضافة في مصر؟

بعد مرور نحو عشرة أعوام على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في مصر، ومع إسهاماتها الملحوظة في دعم الإيرادات العامة -حيث تجاوزت حصيلتها 360 مليار جنيه في موازنة 2023/2022-

بات من الضروري إجراء مراجعة شاملة لتلك المنظومة. الهدف لم يعد فقط تعظيم العائد المالي، بل ضمان كفاءة وعدالة النظام، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الفئات الهشة والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

تتمثل إحدى أولويات الإصلاح في توسيع القاعدة الضريبية دون تحميل مزيد من الأعباء للممولين الملتزمين. وفي هذا الإطار، توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بمراجعة الإعفاءات الضريبية غير المبررة، التي قد تُستخدم أحياناً كتحفيز غير مستهدف لصالح كيانات كبرى على حساب العدالة. وقد انعكس هذا التوجه في خطوة الحكومة المصرية في يونيو 2025 لتعديل قانون ضريبة القيمة المضافة، وإدراج مزيد من المنتجات والخدمات ضمن السلع الخاضعة للضريبة.

إلى جانب ذلك، تتقدم الرقمنة كركيزة أساسية في تطوير النظام الضريبي، خصوصاً مع التوسع في تطبيق الفاتورة الإلكترونية والإيصال الرقمي. ووفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، فإن تعميم هذه الأدوات على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُسهم في تقليص التهرب، وتبسيط الفحص، وتسريع التحصيل؛ مما يرفع من كفاءة وعدالة النظام.

وفي سياق مواز، أطلقت وزارة المالية قانون التسهيلات الضريبية رقم 6 لسنة 2025، والذي استهدف تبسيط الامتثال للمشروعات التي لا تتجاوز مبيعاتها 20 مليون جنيه. وشمل القانون تخفيضات في المعدلات الضريبية، وإعفاءات من المحاسبة الكاملة، وتقديم إقرارات مبسطة ربع سنوية، مع إعفاء مؤقت من الغرامات السابقة، وتأجيل الفحص الضريبي لعدة سنوات.

ولتعزيز القبول المجتمعي للضريبة، من الأهمية أن يتم ربط جزء من الحصيلة الضريبية ببرامج التعليم والصحة، كما هو الحال في تجارب دول مثل المغرب والبرازيل؛ حيث ساعد هذا الربط على تحسين الامتثال الطوعي. كما تبرز الحاجة إلى إصلاح منظومة التظلمات الضريبية، من خلال إجراءات شفافة وسريعة تضمن ردّ الحقوق، وتمنع التعسف، وتُعزز الثقة بين الدولة والممولين.

باختصار، فإن إصلاح منظومة ضريبة القيمة المضافة في مصر يجب لا يقتصر على الجانب التقني أو التشريعي، بل يمتد نحو رؤية أشمل تُراعي العدالة الاجتماعية، والحوكمة الرقمية، والربط بسياسات الرعاية، لتحقيق كفاءة واستدامة وعدالة في تعبئة الموارد العامة.

حلم السيطرة بالرسوم: «الحرب التجارية الأعنف من الولايات المتحدة الأمريكية 2025»

شادي هلال

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منذ مطلع عام 2025، دخلت السياسات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مرحلة تصعيد غير مسبوقه تحت شعار «أمريكا أولاً»، الذي أعاد تشكيل خريطة التجارة العالمية. تبنت إدارة الرئيس دونالد ترامب رؤية قائمة على فرض الرسوم الجمركية كأداة استراتيجية لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري الأمريكي، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتقويض الاعتماد على الواردات الأجنبية، خاصة من دول مثل الصين وكندا والاتحاد الأوروبي. هذا التحول لم يكن معزولاً عن السياق السياسي والاقتصادي الدولي، بل جاء انعكاساً لعقود من التراكمات التجارية، واستخدام الرسوم كأداة ضغط جيوسياسية والجيواقتصادية.

لم تكن هذه الإجراءات مجرد تعديل في التعريفات الجمركية، بل تعبير عن صراع أعمق حول الهيمنة الاقتصادية والجيوسياسية، مع تداعيات واسعة على الاقتصاد العالمي، سلاسل التوريد، وأسواق المال.

فيما يلي التسلسل الزمني للإجراءات والسياسات الأمريكية خلال الفترة من يناير وحتى نهاية يونيو 2025 مع قراءة تحليلية لآثار هذه السياسات في الاقتصاد العالمي

ولكن أولاً: خلفية اقتصادية: الاقتصاد الأمريكي تحت الضغط

بحسب تقرير مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي (Bureau of Economic Analysis - BEA)، انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 0.5% في الربع الأول من 2025،

وهو أول انكماش ربع سنوي منذ ثلاث سنوات، نتيجة مباشرة للاضطرابات التي أحدثتها التعريفات الجمركية الجديدة وتأثيرها في أنماط الإنفاق.

كما ارتفع العجز التجاري الأمريكي إلى 71.5 مليار دولار في مايو 2025، مع تراجع الصادرات وارتفاع تكاليف الواردات بسبب الرسوم الجمركية؛ مما يعكس تأثير الحرب التجارية في ميزان المدفوعات.

ثانيًا: تصاعد الحرب التجارية: من الإجراءات إلى التداعيات

1. يناير - فبراير 2025 | التأسيس الصدامي لسياسة «أمريكا أولاً»

شكل شهرًا يناير وفبراير نقطة الانطلاق لمرحلة تجارية صدامية. ففي 20 يناير، أصدر البيت الأبيض مذكرة تحدد أولويات السياسة التجارية وتلزم الوزارات بالتوافق معها. تبع ذلك في فبراير فرض تعريفات جمركية على كندا والمكسيك والصين بنسب متفاوتة. وقامت الدول المتأثرة بسلسلة من التعريفات الانتقامية ردًا على ذلك.

حيث اتسمت هذه المرحلة بوضوح الرؤية الأمريكية القائمة على ربط التجارة بالأمن القومي من خلال تفعيل قانون القوي الاقتصادية الطارئة الدولية (IEEPA)، وهو ما عمق من تحول السياسة التجارية إلى أداة للأمن القومي، وليس فقط وسيلة لضبط الميزان التجاري.

2. فبراير - مارس 2025 | تصعيد مدروس

شهد مارس توسيعًا لتعريفات فبراير، مع إدخال سلع جديدة مثل النحاس والخشب في دائرة الاهتمام باعتبارها مواد استراتيجية للأمن القومي. كما دخلت تعريفات سابقة حيز التنفيذ، أبرزها فرض 25% على واردات الألومنيوم والحديد من كندا والمكسيك تميز هذا الشهر بإعادة تقييم ديناميكيات التجارة الثنائية، وتصاعد التهديد بانهيـار مبدأ التبادل الحر.

لكن الأثر الاقتصادي العابر للحدود كان أكثر وضوحًا من التبرير الداخلي! فقد أعلنت كندا فرض تعريفات مضادة، بينما أطلقت الصين قيودًا على صادرات المعادن الأرضية النادرة وهددت بفتح تحقيقات لمكافحة الاحتكار ضد شركات أمريكية. وألقت الإدارة الأمريكية في المقابل الإعفاءات الممنوحة للسلع منخفضة القيمة القادمة من الصين! مما رفع تكاليف التجارة الإلكترونية والشحن الجزئي.

في هذا السياق، تشكلت صورة أولية للحرب التجارية: حزمة قرارات متبادلة ذات طابع تصعيدي سريع، تؤدي إلى انكماش مرن للتجارة الثنائية، واضطراب في ثقة المستثمرين العالميين، دون وجود آلية مؤسسية فاعلة للتسوية! مما انعكس سلبيًا على الأسواق المالية والقطاعات الصناعية، خصوصًا في الصناعات التحويلية والتكنولوجية.

بدأ يتبلور اتجاه مقلق لتشظي سلاسل الإمداد: شركات صناعة السيارات والإلكترونيات بدأت مراجعة مواقع الإنتاج والنقل،

خوفًا من تآكل هامش الربح تحت وطأة التعريفات. كما بدأت تظهر ملامح إعادة تسعير المخاطر التجارية الجغرافية ضمن الأسواق المالية، وهو ما انعكس في مؤشرات تقلبات الأسواق (VIX) وارتفاع التأمين على الشحنات بين آسيا وأمريكا.

3. أبريل 2025: من التفاوض إلى التهديد

أدخل أبريل مفهوم «الطوارئ التجارية» ضمن أدوات الإدارة الأمريكية؛ حيث فرضت رسومًا عامة بنسبة 10% على جميع الشركاء التجاريين، مع رسوم أعلى على دول بعينها، وفرض تعريفات إضافية على الصين وصلت مؤقتًا إلى مستويات أعلى (حتى 145%) قبل تخفيضها إلى 30%، وفرض رسوم انتقائية على دول أخرى (ذات العجز التجاري المرتفع مع الولايات المتحدة).

اللافت في هذا الشهر هو إدخال قطاع السيارات ضمن المواجهة؛ مما استدعى ردودًا قوية من كندا والصين. كما بدأت الصين في استخدام المعادن الأرضية النادرة كورقة ضغط، وبدأ الاتحاد الأوروبي بمناقشة ملف التعريفات الانتقامية بشكل رسمي.

في هذا السياق، واجهت الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات حالة من الارتباك التشغيلي والضريبي؛ إذ باتت تخضع لتعريفات مزدوجة من كل من واشنطن وشركائها؛ مما أثار سلبيًا في تكاليف الإنتاج. كما بدأت الأسواق العالمية تتأثر بموجات خروج استثماري من الأصول عالية المخاطر، وانتقلت العدوى للأسواق الناشئة.

ويتضح هنا أن ترامب لم يستخدم الرسوم كتكتيك تفاوضي مؤقت، بل كأساس لبنية تجارية جديدة تتجاوز المؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية.

4. مايو 2025: إشارات التهدئة المشروطة

شهد مايو بداية لانفراج محدود تمثل في خفض شروط لبعض التعريفات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة، في خطوة فسرتها الأسواق بأنها اختبار للمرونة، لكنها لم تكن كافية لتغيير الاتجاه العام نحو التصعيد.

في المقابل، طوّدت الصين أدواتها بإضافة رسوم مكافحة إغراق، بينما لوّح ترامب بفرض تعريفات على شركات مثل آبل وسامسونج إذا لم تُصنّع منتجاتها داخل الأراضي الأمريكية. أما الاتحاد الأوروبي، فقد دخل مرحلة حساسة من المفاوضات انتهت إلى تعليق تصعيد التعريفات مؤقتًا.

هذا المشهد يعكس ما يمكن تسميته بـ«التصعيد المتفاوض عليه»؛ حيث تبقى الرسوم قائمة لكنها خاضعة للمساومة الجيوسياسية.

5. يونيو 2025 | بداية جديدة لنظام التجارة العالمي؟

شهد يونيو جولات مفاوضات حاسمة بين الولايات المتحدة والصين أسفرت عن اتفاق تجاري جزئي شمل المعادن الأرضية النادرة. كما تم التوصل إلى اتفاقيات ثنائية بين واشنطن ولندن، تضمنت حصصًا جمركية مخفضة لصناعة السيارات.

غير أن التصعيد عاد نهاية الشهر بعد تعليق المحادثات مع كندا على خلفية قانون الضرائب الرقمية؛ مما أعاد التوتر إلى المشهد وأكد هشاشة الهدنة.

ويتضح أن الولايات المتحدة شرعت فعليًا في هندسة نظام تجارة عالمي جديد، يقوم على التفكيك التدريجي للإطار المتعدد الأطراف واستبداله بشبكة من الاتفاقيات الثنائية المشروطة بقواعد سياسية وأمنية.

6. تطورات ما بعد يونيو 2025: تهدئة نسبية وتوترات مستمرة

تهدئة نسبية وتوترات مستمرة، شهدت الفترة من يونيو حتى أوائل يوليو 2025 بؤادر تهدئة جزئية مع الصين؛ حيث ألغت الولايات المتحدة قيودًا على صادرات برمجيات تصميم الرقائق الإلكترونية (EDA software) وشحنات الإيثان ومحركات الطائرات لصالح شركة COMAC الصينية، في مقابل تخفيف الصين قيودها على صادرات المعادن الأرضية النادرة. وقد انعكس ذلك إيجابًا على الأسواق العالمية وفتح المجال لجولة مفاوضات جديدة.

كما عُقدت اجتماعات في لندن بين وفود أمريكية وصينية أسفرت عن بؤادر لمشروع خفض متبادل للتعريفات الجمركية، مع استمرار التفاوض حول القطاعات التكنولوجية والمعادن الاستراتيجية.

في المقابل، قد شهدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكندا تحسنًا ملموسًا بعد إعلان كندا في 30 يونيو عن إلغاء ضريبة الخدمات الرقمية؛ مما أعاد فتح باب التفاوض وتهدئة التوتر السابق.

أما الاتحاد الأوروبي، فواصل الضغط لإبرام اتفاق تجاري شامل مع واشنطن قبل نهاية يوليو، لتفادي تعميم رسوم جمركية أمريكية جديدة على قطاع السيارات الأوروبي.

7. في يوليو: التصعيد الأكبر وتعميم الرسوم على شركاء وحلفاء

في 4 يوليو، هددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية بنسبة 17% على صادرات الاتحاد الأوروبي الزراعية؛ مما أعاد التصعيد إلى الواجهة في ملف الزراعة والتكنولوجيا، وأثار قلقًا واسعًا في الأسواق الأوروبية.

كما أعلن ترامب أن أي دولة تدعم السياسات المناهضة لأمريكا في مجموعة «بريكس» ستفرض عليها رسوم إضافية بنسبة 10%، دون استثناء.

وفي 7 يوليو، أعلنت إدارة الرئيس دونالد ترامب حزمة غير مسبوقة من الرسوم الجمركية العقابية، وذلك على جميع المنتجات الموجهة إلى الولايات المتحدة بدءًا من 1 أغسطس 2025 (حتى تاريخ تحرير هذا المقال) كما يلي:

الدولة	الرسوم الجمركية الإضافية (%)
اليابان	25%
كوريا	25%
كازاخستان	25%
ماليزيا	25%
جنوب أفريقيا	30%
البوسنة والهرسك	30%
إندونيسيا	32%
تونس	32%
بنغلاديش	35%
صربيا	35%
كمبوديا	36%
تايلاند	36%
لاوس	40%
ميانمار	40%

تحليل رقمي مكمل للسياسات التجارية الأمريكية في 2025
تقلبات الأسواق – مؤشر VIX كمقياس لقلق المستثمرين

خلال النصف الأول من عام 2025، شهد مؤشر VIX (مؤشر تقلبات الأسواق المعروف بـ «مؤشر الخوف») ارتفاعاً ملحوظاً بالتزامن مع محطات التصعيد التجاري. ففي:

مارس 2025:

ارتفع VIX من متوسط 15.3 نقط في بداية الشهر ليصل إلى 21.7 نقطة بنهايته، متأثراً بتوسيع الرسوم على المعادن.

يونيو 2025:

تجاوز VIX حاجز 26.1 نقطة بعد تعليق المحادثات مع كندا وإعادة التوتر التجاري؛ مما يشير هذا الارتفاع إلى تزايد المخاطر الجيوتجارية ضمن تسعير الأصول المالية، ونزوح الاستثمارات من الأسواق عالية المخاطر.

يوليو 2025:

كان المؤشر عند 17.79 نقطة في 7 يوليو، بزيادة طفيفة عن اليوم السابق عند 17.48 نقطة.

تتزامن هذه المستويات مع تصاعد الحرب التجارية في يوليو؛ تهديدات برسوم على أوروبا في 4 يوليو، ثم حزمة رسوم موسعة وعمومية في 7 يوليو.

تحليل مؤشر VIX يدعم الرواية بأن الحرب التجارية الأمريكية في 2025 مرت بتقلبات حادة:

1. ذروة مخاوف في مارس مع توسع الرسوم.
2. انحسار التوتر في يونيو مع مقدمات تهدئة.
3. تصاعد جديد في يوليو؛ مما يظهر في ارتفاع المؤشر مجددًا نحو 18 نقطة.

هذه التحولات تعكس بوضوح كيف تترجم القرارات السياسية (كالرسوم الجمركية) إلى تقلبات ملموسة في سلوك المستثمرين، وتعيد التأكيد على أن السياسات التجارية باتت محركاً رئيسياً لمعنويات الأسواق.

سيناريوهات مستقبلية محتملة

يرسم النصف الأول من 2025 ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

1. **الانفراج التفاوضي:** استمرار المحادثات، خفض تدريجي للتعريفات، واستقرار نسبي للأسواق، مع بقاء حالة من اللام يقين.
2. **الجمركة المستدامة:** رسوخ التعريفات كأداة دائمة، إعادة توطین الصناعات محلياً، مع ارتفاع الأسعار وتآكل مبدأ الميزة النسبية.

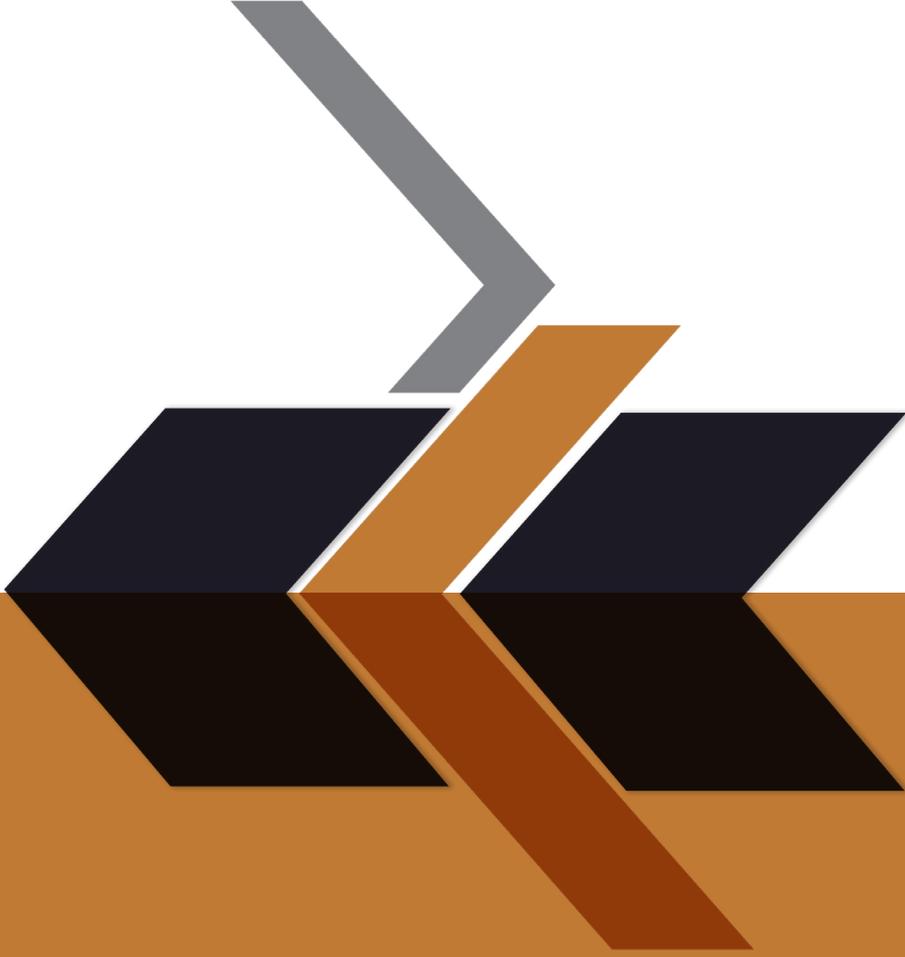
3. تفكك النظام التجاري متعدد الأطراف: انسحاب تدريجي من منظمة التجارة العالمية، تكاثر الاتفاقيات الثنائية، وتصادم النزاعات التجارية، مع تراجع التجارة العالمية كنسبة من الناتج.

خاتمة

تكشف الحرب التجارية الأمريكية لعام 2025 عن تحول نوعي في قواعد الاقتصاد السياسي العالمي. فبدلاً من تحرير الأسواق وتعزيز التبادل، تعود السياسة التجارية إلى مفاهيم الحماية القومية والهيمنة الصناعية.

وما هو يؤكد أن الشهور الستة الأولى من عام 2025 أرست معالم مرحلة جديدة، عنوانها: التجارة كسلاح استراتيجي، وليس فقط كأداة للنمو الاقتصادي.

ومن هنا نرى أن تجربة الأشهر الستة الأولى من عام 2025 أن سياسات ترامب التجارية أعادت تعريف العلاقة بين الأمن القومي والسياسة الاقتصادية. فالرغبة في تقليص العجز التجاري تحولت إلى إعادة توطيّن سلاسل الإنتاج، وتحفيز الصناعة المحلية، عبر استخدام الرسوم الجمركية كرافعة مركزية لكن التكاليف الاقتصادية كانت مرتفعة.



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg